

قضية وراي



libraheem@hotmail.com  
د. عادل إبراهيم

الوافد

والتهديد بالإبعاد

تناولت التصريحات الصحافية المسؤولين بالدولة في الأونة الأخيرة تهديدات بالإبعاد الإداري للوافدين في حالة مخالفة الأنظمة والقوانين التي تفرضها، منها ما يتعلق ببلدية الكويت والأخر يتعلق بوزارة التربية وقبلهما وزارة الداخلية، وان اختلفت السببات، ولكن كل التصريحات تتفق على إشهار سلاح الإبعاد الإداري بوجه المخالف من الوافدين وزرع الخوف في أنفسهم مما يولد شعورا سلبيا وانعكاسا سيئا ولنا في ذلك وقفة، أولا ان الإبعاد الإداري منوط بوزارة الداخلية ومن صميم صلاحية وزير الداخلية وفقا للقانون ولا يخضع للقضاء ولا يمكن الطعن فيه، ولها صلاحية واسعة جدا لإبعاد الوافد المخالف إداريا بناء على عرض من الجهات الأمنية وفقا لبروتوكول تأييد طلب الإبعاد وهذا هو المفترض دون المرور على تحريك الدعوى الجزائية في حالات المس بأمن واستقرار المجتمع في إطار المحافظة على النظام العام، ثانيا على الرغم من تلك الصلاحية المطلقة لوزير الداخلية فإن ما يتخذ من إبعاد إداري يتم وفقا للمصلحة العامة التي تراها وزارة الداخلية، ونحن هنا لسنا بصد مناقشة وتحليل الإبعاد الإداري، ولكن تلك التصريحات غير المنطقية للمسؤولين وحشر أنفسهم بموضوع الإبعاد الإداري كعقوبة للوافد، من هنا فإنه يجب على الوزراء والمسؤولين في الجهات الحكومية ان يعلموا ان التلويح بالإبعاد الإداري هو خارج عن اختصاصهم ولا يتم اعتباطا أو بمجرد الإعلان عن ذلك كأداة تخويف دون ان يدركوا عواقب ذلك أو الاعتقاد بالتضامن الوزاري في تنفيذ رغباتهم في استخدام الإبعاد الإداري من قبل وزير الداخلية، حيث انه يفترض على هؤلاء المسؤولين العمل على تطبيق القانون واللوائح سواء في بلدية الكويت أو وزارة التربية أو غيرها من المؤسسات الحكومية بما تملكه من نظم وقوانين ولوائح وما تحتويه من عقوبات إدارية تتعلق على سبيل المثال بالمدرس يفصله أو أي عقوبة أخرى ينص عليها القانون، واتخاذ الإجراءات القانونية بحقه أو بلدية الكويت بتوقيع الغرامات أو الإحالة للقضاء لتأخذ المسار القانوني لها، نعم هذا هو الأسلوب الحضاري الذي يجب على الوزراء الاقتداء به بدلا من التصريحات التي تنسيء إليهم أو لا ولقدراهم الإدارية على الالتزام بتطبيق اللوائح، تلك النهج للأسف الذي يسيء لسمعة الدولة من ان الإبعاد الإداري وليس القضائي هو السبيل لتطبيق القانون بالكويت، وهذا ما رأيناه من ردود أفعال سواء ما يتم نشره في الصحف أو عبر وسائل الاتصال الاجتماعي من سخرية تجاه تلك التصريحات، فإين دولة القانون التي نتباهى بها أمام العالم إذا كانت هذه تصريحات كبار المسؤولين بالدولة؟! وكل ما نامله هو تقنين تلك التصريحات وأن يركزوا على تفعيل القانون وتطبيق اللوائح دون الخوض فيما لا يعنينهم، وهذا ما نامله.

رؤى كويتية



baselaljaser@hotmail.com  
@baselaljaser  
باسل الجاسر

قرار مستحق طبقته الحكومة بكل السوء

بالرغم من كون قرار رفع الدعم عن الديزل والكيروسين يعتبر قرارا مستحقا ومنذ زمن بعيد، إلا أن حكومتنا الرشيدة طبقتة دون أن تتخذ أي إجراءات احترازية لحماية المجتمع وخصوصا الطبقة الوسطى من تبعاته واستغلال التجار الجشعين. فالحكومة اتخذت قرار رفع الدعم عن الديزل والكيروسين في أكتوبر أو نوفمبر الماضي، والمفترض أن تقوم الحكومة بتكليف أجهزتها المعنية بمراقبة الوضع القائم قبل تطبيق رفع الدعم من دراسة الأسعار وتحديد القطاعات التجارية التي ستأثر، ومعرفة كلفة الزيادة المتوقعة على الخدمات والقطاعات التي ستأثر برفع أسعار الديزل والكيروسين. وتحدد لهذه القطاعات الزيادة على الأسعار بحيث تكون الزيادة بالمعقول وبما لا يتقل كامل المواطن.. هذا ما يفترض ان يكون على أقل تقدير وهناك إجراءات أخرى بالتأكيد يعرفها المختصون كثيرة وأهم وأنجع، والحكومة لديها جيش جرار من المختصين في كل المجالات إن شاء ما تهملهم رغم كلفتهم على المال العام. وكان من الممكن ان تسيطر على الوضع بطريقة تامة قبل تطبيق قرار رفع الدعم عن الديزل والكيروسين، ولكن الحكومة كعادتها دائما تتفقد الرؤية المستقبلية ولا تعرف كيف تستخدم العقول التي تملأ وزاراتها ومؤسساتها بل وحتى مبنى

مجلس الوزراء، فتصدر القرار فيكون سيئا حتى لو كان صائبا ومستحقا فإنها بسوء تطبيقها وإدارتها وعدم استعدادها، تحرقه وتعدم منفعته للوطن والمواطن! فهي تطبق وتنتظر ردة الفعل الشعبي فإن كانت قوية ومنتظمة وفعالة تراجعت، أما إن كانت تحت السيطرة، خصوصا أن هناك مستفيدين من هذا القرار وسيحققون منه فوائد جمة، ثبتت بغض النظر عن ضرر أو فائدة المجتمع منه. ولتوضيح حجم الضرر على المواطن، فعلى سبيل المثال لا الحصر الرمل المغسول كان سعره 40 دينارا صار 70 دينارا، الطابوق الأسود كان 110 دنانير صار 160، نقل الانقراض كان 20 دينارا صار 45 دينارا. يعني زيادة فاحشة من قبل البسطاء من أصحاب شاحنات النقل لأنهم استرشدوا بأسياذ سوق الإنشاءات وهم بعض تجار الاسمنت في تسعير الزيادة.. فقد زادت بعض شركات الاسمنت أسعار الخرسانة الجاهزة على المتر 3,5 دنانير، بما يعني ان شاحنة الخرسانة التي تسع 9 أمتار سعروا زيادة رفع الدعم عن الديزل 31,5 دينارا، وإذا افترضنا سعة خزائنها 80 ليترًا فإن فرق زيادة رفع الدعم ببلغ 9 دنانير فقط وهي تكفي لأيام ولعدة نقلات وليس نقلة واحدة. إلا أن شركات الخرسانة زادت السعر إلى 31,5 على كل نقلة وهذه زيادة

الحرف 29



waha2waha@hotmail.com  
ذعار الرشيدي

الإبعاد

والدستور والإذاعة

عودة على بدء ما ذكرته في مقالتي على مدار ثلاثة ايام منتقدا أمر قرار الإبعاد الإداري ضد أي وافد دون تمكنه من حق التقاضي، وجدت أمرا مهما فيما يتعلق بوجود «الإبعاد الإداري»، وهو أن أحد المزملاء أن البلد فيه قانونان، الاول للمواطنين والثاني خاص بالأجانب، وهذا أمر لا يجوز كما ذكرت ويخرق القانون بل الدستور وكل الاعراف. هل يجوز أن يكون لدينا قانونان؟ بالطبع لا. لأن في هذا قمة العنصرية.

ذكرت في مقال سابق لي ايضا أنني ساستعرض قصصا توثق شكل المفسدة التي يمكن أن تنتج عن إطلاق، ووجدت أن محاميا واحدا استعرضت معه قضية قرار الإبعاد الإداري أنه لديه في مكتبه أكثر من 5 قضايا تم استغلال الإبعاد الإداري بطريقة ملتوية للانتقام من شريك وافد، وكلها تمت ببركة الإبعاد الإداري وبطرق ملتوية لا تليق بالبلد، وأن جميع الوافدين الخمسة تم ظلمهم، أنا هنا حتما لا ادعو أي جهة للتحقيق في تلك القضايا خاصة أن بعضها منظور أمام القضاء والذي سينصف أصحابها ممن ظلمهم، لكن طلبي هنا من أعضاء مجلس الأمة أن يثبتوا حقا أننا بلد إنساني وأن يقوموا بعرض مقترحات تغيير قانون إقامة الأجانب، فلا يعقل أن قانونا يعمل في البلد منذ نحو نصف قرن ولم يتم تغييره أو تعديله أو حتى إدخال تعديلات عليه تجعله أكثر إنسانية مما هو عليه الآن.

في ندوة جمعية المهندسين التي شاركت فيها بجانب د.علي الزعبي والزميل سعد العطش والمحامين محمد ذعار العتيبي وحمود الكليب، قال العطش خلال كلمته: «أمر غريب جدا وهو أننا البلد الوحيد في العالم الذي تريد حكومته تغيير وتنقيح الدستور والشعب يرفض، بينما في كل بلدان العالم الشعب يريد تغيير وتنقيح الدستور والحكومة ترفض»، والحقيقة أن معه الحق في هذا فنحن من ابتكر جملة «إلا الدستور» وأمن بها وصدقتها وسار بها سير الركبان دون أن نعي، نعم يجب ألا ننق في الحكومة في كل قانون تنوي اقتراحه أو تقديمه ولكن من باب أولى أيضا الا نعتبر أن كل ما تأتي به الحكومة شيطاني النية.

**توضيح الواضح:** كل الشكر والتقدير والمحبة للقائمين على محطة الغناء العربي القديم، فالقائمون عليها وإن كانوا يقدمون أغنيات قديمة وتراثية إلا أن طريقة العرض والبرامج التي تبث عبر تلك المحطة على درجة عالية من الاحترافية جعلتها من بين أهم المحطات الإذاعية في الكويت جيدة للمستمعين رغم المنافسة الشديدة، القائمون عليها ولا شك محترفون بل ويتمتعون بذائقة موسيقية خطيرة، لا أعرفهم لا أعرف أسماءهم، ولكن الشكر أقدمه بدءا من وكيل الإذاعة الشيخ فهد المبارك إلى مدير المحطة إلى مسؤوليها ومراقبيها ورؤساء الأقسام بها حتى أصغر فني.



→ الى 2015

نظرة ناقية

TWITTER:@EBTISAM\_ALOUN  
إبتسام محمد العون

رحلت السنة الفائتة بكل تفاصيلها، فأقراها وأحزانها، بإنجازاتها وإخفاقاتها، ودعتها مفعمة بشاعر الحب والحزن والأسى، ومضت بزخم من التطلعات والنجاحات والسقطات. حيث طوت السنة الماضية صفحاتها بعد مضي 360 يوما من أعمارنا، فلذلك نحن نحتاج إلى وقفة جادة مع أنفسنا وسؤالها هل نحن كنا موفقين في استغلال أوقانتنا؟ من المؤكد أن الناس يختلفون في استثمار أوقاتهم واستغلال إمكانياتهم، السعيد من احترف في إدارة حياته وأبدع في تحقيق طموحاته، والتعيس من ضيع حياته في دوامة التسويف وركن إلى ناصية العجز والكسل وتسربل براءه الفضل. لقد خلقنا في هذه الحياة لهدف جليل وهو عبادة الله عز وجل وعبارة الأرض، ولتحقيق هذا الهدف الرفيع نحتاج إلى التخطيط ووضع الرؤية وعلو الهمة. فقد أثبتت دراسات أميركية أن نحو

كل عام جديد والصحة جديد

واحد من كل ثلاثة يخططون لتطوير ذاتهم وتحسين حياتهم، لكن الواقع يثبت عكس ذلك، حيث أن نسبة بسيطة تعمل على تفعيل وتطبيق تلك الخطط، فنحو 75٪ منهم يتشبثون بأهدافهم لمدة أسبوع على الأقل فيما يلتزم نحو 46٪ منهم بالخطط لمدة ستة أشهر فقط مما دفع بالخبراء إلى تحديد أهداف يحدث الالتزام بها أثرا جليا على صحة الإنسان وحياته. وعلى رأس هذه القائمة هدف إنقاص الوزن، وهو هدف يحرص عليه الكثيرون، إلا أن إنزاله على أرض الواقع يحتاج إلى رغبة وإصرار واتباع حمية مناسبة، إلى جانب دعم الأهل والأصدقاء وخاصة في الأوقات الصعبة، فقد أثبتت الأبحاث أن من يملك علاقات اجتماعية وطيدة يعيش حياة سعيدة ويتمتع بلياقة جسدية ونفسية عالية، ففقدان العلاقات الاجتماعية يعتبره الباحثون أشد خطورة على الإنسان من السمنة والتدخين.

E-mail: family\_sciences@hotmail.com  
Twitter: @family\_sciences

علوم أسرة

**شبخة العصفور**  
كثير ما تتوارد عبر برامج التواصل الاجتماعي جمل مثل «زمن الطبيب»، «جيل اليوم صعب»، «هذا الجيل مختلف عنا»، ان كل حقبة زمنية تتغير عن سابقتها تبعاً للمتغيرات الجديدة فتتشكل السلوك الإنساني، على سبيل المثال «التكنولوجية» أراحت عمل الحياة ولكنها جعلت من الحياة أكثر تعقيدا وتكليفيا وتطلبا، وكلما زادت المنتجات التكنولوجية زادت التكاليف والتطلبات، ولكن الإنسان هو الإنسان لا يتغير عبر الزمان، وإنما يحتاج إلى التقنين والضبط والفكر السليم ليتقادم صراع النفس لهواها. ومن أجمل تلك القواعد المتبعة التي تجعل زمن الطبيب يستمر «قواعد وقوانين منهج الدين الإسلامي» المتوافقة مع كل عصر وزمان، مع جميع الطبقات البشرية واختلاف ثقافتهم «سبحان الله»، فالسياسة واليهود الانفعالي والمبدأ والفكر السليم، كفيين يخلق أرقى الأجيال عبر الأزمان. تلك كانت مقدمة للدخول إلى واقع

علاوة على ذلك يدعو المتخصصون إلى ممارسة المشي والرياضة فهما كفيان بحماية الإنسان من الضغوط الحياتية المسببة للقلق وأمراض القلب وغيرها فنحو 75٪ منهم يتشبثون بأهدافهم لمدة أسبوع على الأقل فيما يلتزم نحو 46٪ منهم بالخطط لمدة ستة أشهر فقط مما دفع بالخبراء إلى تحديد أهداف يحدث الالتزام بها أثرا جليا على صحة الإنسان وحياته. وعلى رأس هذه القائمة هدف إنقاص الوزن، وهو هدف يحرص عليه الكثيرون، إلا أن إنزاله على أرض الواقع يحتاج إلى رغبة وإصرار واتباع حمية مناسبة، إلى جانب دعم الأهل والأصدقاء وخاصة في الأوقات الصعبة، فقد أثبتت الأبحاث أن من يملك علاقات اجتماعية وطيدة يعيش حياة سعيدة ويتمتع بلياقة جسدية ونفسية عالية، ففقدان العلاقات الاجتماعية يعتبره الباحثون أشد خطورة على الإنسان من السمنة والتدخين.

E-mail: family\_sciences@hotmail.com  
Twitter: @family\_sciences

كذلك ومن جانب مهم، لهو الآباء واهتمامهم بالناسيات بشكل مكلف ومبالغ وجعلها من الأساسيات في حياتهم، دون فكر إسلامي ومبادئ يصر عليها المرابي ويقوم بها في حياته وحياة أبنائه، وعلى سبيل المثال الاحتفالات القائمة برأس السنة، والطقوس المستمدة من الغرب، تحرص عليها الغالبية العظمى من الناس، مع تشجيع الأبناء على ذلك، والسؤال: أين الجانب الديني الثقافي الأصيل، القائم على بناء نفسيات حضارية راقية؟ فالدين ليس فقط بصلاة واجبة تؤدي فقط، ولا صيام شهر رمضان فقط، وإنما فكر متواصل بالأفعال والأقوال أتى ليبنى شخصية فرد مسلم قوي راق صاحب مبادئ قادر على عمار الكون، مستبعد ضعفه واستعماره الفكري وجمه ليجعل من أمته أمة نائمة، من خلال الانشغال بالملذات والشهوات واتباع النفس هواها، إن أبنائنا جواهر وكنز يستثمر لمستقبل أفضل، فالعيب ليس بالجيل الحالي الصعب، وإنما العيب واقع على جيل الطبيب.



حسن الهدايد

غلاء غير ميرر

بعد رفع الدعم الحكومي عن مادة الديزل «ولعت» أسعار المواد الإنشائية بحجة ارتفاع أسعار الديزل. بعد تدمر المواطنين الذين يقومون ببناء منازلهم في مناطقهم الجديدة على خلفية ارتفاع أسعار مواد البناء من قبل الشركات بشكل غير مقبول وغير منطقي. جاء هنا تصريح وزير التجارة والصناعة د.عبدالمحسن المدعج مؤكداً أن «ارتفاع أسعار مواد البناء غير ميرر إذ إن رفع الدعم الحكومي عن الديزل لا يشمل الشركات والمصانع المحلية، كما أكد على تكثيف حملات تفتيشية على السوق المحلي لرصد ارتفاع الأسعار المصطنعة في بعض مواد البناء والإنشاء وغيرها بذريعة رفع الدعم الحكومي عن مادة الديزل». أود أن أعلق على هذا الموضوع الذي أصبح حديث الشارع خلال اليومين الماضيين على اعتبار أن المواطن هو الأكثر تضررا من هذا القرار الذي جاء دون أي دراسة للأسف. سؤالي لوزير التجارة إذا كان رفع الدعم الحكومي عن الديزل لا يشمل الشركات والمصانع فإنه يعني أنه يشمل من يملكون وسائل نقل من نوع السيارات اللغزيلة.. ما هو المبلغ الذي ستوفره الحكومة نتيجة قرارها لطالما الشركات والمصانع خارج الحسبية؟ لا أعتقد أن الرقم سيكون فعلا لتوفيره في خزينة الدولة. وإذا حسبناها بشكل موضوعي، تاكد تماما أن المواطن البسيط لاسيما من الذين يقومون ببناء منازلهم في تلك الفترة هو من سيدفع ثمن قراركم بشأن رفع أسعار الديزل، لأن بالنهاية وسائل النقل التي تعمل على مادة الديزل ستزيد أجزتها وستعوض الارتفاع من كيس المواطن الغلابان الذي سيدفع نفسه مجبرا على تحمل خطأ لم يرتكبه، والأمر الآخر والأهم هنا: لماذا بعض الشركات انفضت برفع أسعار البناء والإنشاء رغم أنها غير متضررة من قرار رفع أسعار الديزل وأصبح المواطن ضحية استغلالها؟ باختصار يا معالي الوزير لأن تلك الشركات منذ زمن بعيد امتن العقوبة فأساءت التصرف، بمعنى أكثر دقة يا معالي الوزير وجدت الرقابة نائمة بالعسل أو بالأحرى منعممة تماما. يا معالي الوزير، صرحت بأنه ستتم محاسبة الشركات التي رفعت أسعار مواد البناء رغم أنها غير متضررة ولا يشملها قرار رفع أسعار الديزل، نقولها لك بكل أمانة أمامك فرصة لتثبث حسن نواياك تجاه تطبيق القانون على كل الشركات التي خالفت القانون خاصة أن هناك الآلاف من المواطنين ينتظرون تحركك لأنهم يعانون من فوضى ارتفاع أسعار البناء التي ستزيد تكلفة بناء قسائمهم لأكثر من عشر آلاف دينار الأمر الذي يعتبر فوق طاقتهم وقد تتوقف عملية بناء قسائمهم، مادامت الأسعار مرتفعة، ونجاحك يكمن في عودة الأسعار لطبيعتها، ننتظر ونراقب موقفك.

**منطق:** من الطبيعي وفي كل العلم وتراها اليوم كمثل في السعودية، بعد انخفاض أسعار النفط انخفضت مواد البناء والإنشاء إلى 40٪ فضلا عن المواد الاستهلاكية التي مصنعتها تمثل في مشتقات النفط أيضا انخفضت، إلا هنا في الكويت زادت وزاد معها التذمر والغضب الشعبي.